تقريرالندوة الوطنية
اللامركزية والتنمية المحلية بموريتانيا
يومي 17 و 18 نوفمبر 2023

نظم المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية ووحدة بحث الاقتصاد الكلي والنمو والتنمية و بشراكة مع مؤسسة هانس زايدل الألمانية وبالتعاون مع كلية العلوم القانونية والاقتصادية ، ووحدة بحث الاقتصاد الكلي والنمو والتنمية ندوة وطنية حول موضوع. **اللامركزية والتنمية المحلية بموريتانيا،** يومي 17 و 18 نوفمبر 2023، وذلك في رحاب فندق حياة.

وقد شارك في هذه الندوة كوكبة من الأساتذة الباحثين المنتمين إلى جامعات ومؤسسات علمية متنوعة، و بلدان مختلفة من ضمنها المغرب وتونس والجزائر وموريتانيا وليبيا.

وقد تم تسليط الضوء في هذه الندوة على عدد كبير من الإشكاليات التي تثيرها قضايا اللا مركزية والتنمية المحلية باعتبارها اليوم غدت ظاهرة جديرة بالدراسة، وخصوصا منها ما يتعلق بمحاولة تعزيز اللامركزية، كما شكلت الندوة مخبرا آكاديميا وعلميا لعدد من المفاهيم والمصطلحات المتداولة دوليا، ولمجموعة من المقاربات والسياسات المتبعة من قبل بلدان المشاركين في هذا المجال .

كما حاول المشاركون في هذه الندوة معالجة كافة القضايا المتعلقة باللامركزية والتنمية المحلية بموريتانيا ومعوقاتها، من منظور مختلف تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، بغية الوقوف على مختلف الأسباب التي تدفع الى تكريس خلق أقطاب تنمية حقيقية .

اليوم الاول الجمعة يوم 17 نوفمبر

الجلسة الافتتاحية التي أجريت بحضور ممثل عن كلية العلوم القانونية والاقتصادية، ورئيس المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ، ومندوب مؤسسة هانز زايدل الألمانية فرع المغرب وموريتانيا، ، وقد ركزت كل هذه الكلمات الترحيبية على أهمية موضوع الندوة والسياق الذي تأتي ضمنه، معتبرين أن تنظيمها لم ينجم من فراغ، ولم يأت اعتباطيا، وإنما له ارتباط باهمية الموضوع في اللحظة الراهنة.

المحاضرة الافتتاحية قدمها السيد **عبدي ولد حرمة**، المدير العام للجماعات الاقليمية بوزارة الداخلية، تحت عنوان: **اللامركزية بموريتانيا**: الواقع والأفاق، حيث بدأ المحاضر حديثه عن أهمية اللامركزية، معرجا على تاريخ ظهور اللامركزية في موريتانيا قبل الاستقلال، ثم بدأ الحديثة عن أهمية اللامركزية ومدى ما قد تفيده على مجال التنمية المحلية في موريتانيا ثم ختم حديثه عن أهم معوقات التي لا تزال تتعترض اللامركزية في موريتانيا.

المداخلة الأولى قدمها الدكتور النان ولد المامي رئيس الجمعة الموريتانية للعلوم السياسية حول موضوع: **تجربة المجالس البلدية في موريتانيا من خلال عوائقها**، بدأ الباحث في حديثه عن تجربة المجالس البلدية في موريتانيا نتذو استحداثها 1986، موضحا مدى التطور الذي شهدته هذه التجربة، كما تناول الباحث في محوره الأخير أهم المعوقات التي واجهتها

التجربة البلدية في موريتانيا.

المداخلة الثانية قدمها الاستاذ عبدي ولد محمد محمود أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية حول موضوع: **الجهوية في موريتانيا،** تطرق الأستاذ للتعديلات على دستور 20 يوليو 1991، والتي كان آخرها تعديل 2017 الذي أقر الجهات باعتبارها من المجموعات الإقليمية خصوصا في مادته 98 جديدة.

وبناء على تلك الماد تم اصدار القانون النظامي رقم 2018-010 الصادر بتاريخ 12 فبرائر 2018 المتعلق بالجهة.والذي ينظم الجهة وصلاحيات المجلس الجهوي وموارد الجهة

وعلاقتها بسلطة الوصاية .

كما تطرق الباحث إلى أهم التحديات التي يمكن أن تواجه الوافد الجديد على الساحة الإقليمية الموريتانية، خصوصا أن المهام التي أسندت للجهة قد تفوق قدرتها بسبب تشعب المهام التي أوكلت إليها مع العلم أن هذه الجهات لا تزال في طور النشأة ولم يتم بعد نقل الصلاحيات لها من الدولة .

و أوضح الباحث في معرض مداخلته أنه لكي نتجنب الصعاب يجب على السلطة الوصية تعزيز القدرات المالية للجهات أولا، وكذلك توسيع التكوين والتحسيس.

و أضاف الباحث كذلك أنه يجب إنشاء مستوى لا مركزي جهوي يؤدي إلى محاربة الفقر، وتوفير الشغل، وخلق إطار مناسب لذلك.

وختم الأستاذ حديثه عن الحكامة الجيدة وذلك من خلال إشراك المواطنين في تحديد الأهداف الجهوية باعتبارهم الأقدر على تقييمها، عكس السلطة المركزية متسائلا في النهاية عن مدى تأهيل هذه الجهات لهذه لمهمة خصوصا أن هذه الجهات لا تزال حديثة النشأة.

المداخلة الثالثة قدمها الدكتور أباي الدي، أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية حول موضوع **الأبعاد السياسية والاقتصادية للامركزية في موريتانيا،** أشار الباحث إلى أن دراسته، تهدف هذه الورقة إلى إبراز البعد السياسي والاقتصادي للامركزية في موريتانيا، وكونها تعبر عن تنزال السلطة المركزية عن جزء من صلاحياتها السياسية والاقتصادية لصالح إدارات أخرى تتولى القيام بمهامها وأنشطة ذات صلة بالمجتمع.

كما بين الباحث أن اللامركزية، تعني عدم تركيز القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في يد سلطة واحدة أوتنازل السلطة الحاكمة عن جزء من صلاحياتها لصالح سلطة اخرى.

وخلص الباحث إلى أن اللامركزية هي عملية مركبة وحركة ديمانيكية، تتوخى تحقيق المتطلبات الاجتماعية وإشباع الحاجات الاساسية للسكان المحليين، خلق جسر للعمل الاجتماعي، يمكن أفراد المجتمع من تنظيم أنفسهم وتحديد مشاكلهم واحتياجاتهم الاساسية واستطاعتهم على خلق اطار اقتصادي تخطيطا وتنفيذا.

المداخلة الرابعة قدمها الدكتور محمد المختار ولد بلاتي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والاقتصادية وباحث بالمركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية

والاجتماعية حول موضوع: **اللامركزية في موريتانيا: الأبعاد والآفاق**، حيث أشار الباحث إلى أنه تعد اللامركزية تجربة حديثة التطبيق في موريتانيا، رغم أنها كفكرة قديمة، إذ تعود لاستقلال الدولة ولدستور 1959 بالذات، لكن التطبيق الفعلي للامركزية يعود لنهاية الثمانينات من خلال التجربة البلدية التي افتتحت مرحلة الانتقال الديمقراطي، للتتوج هذه التجربة بإنشاء الجهات كدوائر ترابية أوسع في إطار النظام اللامركزي.

غير أن مسار اللامركزية في موريتانيا حسب الباحث، يتميز من حيث أبعاده بطغيان الجانب السياسي على هذا التنظيم أكثر من الابعاد التنموية والاقتصادية، فإذا كانت اللامركزية كما يعرفها عالم الادارة وايت هي عملية نقل السلطة بأنواعها المختلفة من مستوى أعلى إلى مستوى أدنى، فإنّ هذه الفكرة قد لا تكون هي الدافعة بالنسبة للامركزية الموريتانية، ذلك أن التجارب التي عاشتها البلاد خاصة منذ نهاية الثمانينات وإلى الآن، تدل على تغلب الجوانب السياسية على هذه التجارب، فالبلديات التي استحدثت منذ 1989 لم تكن سوى مقاربة مرتجلة لخلافة هياكل تهذيب الجماهير، وتعويض الفراغ الناتج عن اختفائها، ولم يكن يراد لها أ تلعب دور السلطة محلية كما ينبغي، كما أن النظام الجهوي هو الآخر لم يكن ليظهر للوجود لولا الازمة السياسية التي أحدثها التعديل الدستوري الثالث 2017 وما

كان يتضمنه من إلغاء مجلس الشيوخ، فكان النظام الجهوي هو المضمون الابرز في ذلك التعديل، إذ كان بمثابة الدعاية للجهوية المبشرة بتنمية محلية واسعة النطاق.

وبحسب المحاضر يمكن تفسير التوجس من اللامركزية بالتاريخ الموريتاني المليء بالانقسام وغياب السلطة المركزية وبالتالي فإن الاتجاه السائد هو استخدام هذا النظام سياسيا دون أبعاده الاخرى.

ولذلك فإنّ الآفاق المنتظرة من اللامركزية في موريتانيا، يحتمل ألا تكون عالية المستوى، فإذا كانت البلديات بعد مرو ثلاثة عقود على إنشائها، لم تتشكل كمؤسسات محلية فاعلة، فإن توقع دورا مختلفا من الجهات سيكون غير واقعي، إذ أن الادوار التي كانت تنتظر من البلديات هي ذاتها التي تتنظر من الجهات، وحتى لو خصت الجهات بعناية خاصة بعد إنشاء المجلس الاعلى للامركزية، فإنه من المحتمل أن تبقى النتائج متواضعة على مستوى الاداء وسلطة القرار ونقل الصلاحيات بسبب حضور السلطة المركزية وفروعها في اللاممركز.

اليوم الثاني السبت 17 نوفمبر

الجلسة العلمية الأولى

المدخلة الاولى قدمها الدكتور محمد الداه عبد القادر رئيس المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية، حول موضوع **موانع الترشح في الانتخابات المحلية بموريتانيا،** أشار الباحث إلى **أن** القانون يضبط الانتخابي شروط الترشح لعضوية المجالس المحلية المنتخبة بواسطة الاقتراع العام المباشر .

وبموريتانيا حدد القانون النظامي رقم 2018-010 الصادر بتاريخ 12 فبرائر 2018 المتعلق بالجهة.

نوعين من موانع الترشح تناولتهما المادتان 78 و79 على التوالي من القانون السالف الذكر .

أولا : حالات عدم الأهلية الإنتخابية المطلقة.

نصت المادة78 (وهي نفسها المادة 110 من القانون البلدي): من القانون النظامي رقم 2018-010 الصادر بتاريخ 12 فبرائر 2018 المتعلق بالجهة. على مايلي :

حالات عدم الأهلية الإنتخابية المطلقة هي كالتالي:

- الأشخاص المحرومون من حقوقهم المدنية؛
- الأشخاص المدانون بالفساد أو الغش الانتخابي؛

- الأشخاص المفلسون أو الخاضعون لتصفية قضائية؛
- الأشخاص المجنسون منذ أقل من خمس سنوات؛
- الأشخاص الذين أعلنت استقالتهم لرفضهم القيام بإحدى وظائفهم الناتجة عن انتدابهم الانتخابي.

في هذه الحالة الأخيرة، يستمر عدم الأهلية الانتخابية لفترة من ثلاث سنوات.

ثانيا : حالات عدم الأهلية الانتخابية النسبية

نصت المادة 79من القانون النظامي للجهة على : حالات عدم الأهلية الانتخابية النسبية هي كالتالي:

- أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن الموجودين في الخدمة الفعلية؛
- موظفو السلطة الذين يعملون في الجهة؛
- القضاة في الخدمة؛
- المفتش العام ومفتشو الدولة، وبشكل عام، الموظفون المكلفون بمهمة الرقابة الإدارية الداخلية؛
- رئيس وأعضاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات؛
- رئيس وأعضاء السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية (الهابا)؛
- رئيس وأعضاء المؤسسات المكلفة بتنظيم الخدمات؛
-
- كل شخص مكلف بسبب وظائفه بالوصاية الجهوية أو يحتمل أن يكلف بها عن طريق التفويض؛
- أمين الخزينة العام؛
- مدير الضرائب؛
- مدير الجمارك؛
- مدير العقارات.....

واختتم مداخلته بضرورة رد الاعتبار للنصوص القانونية بموريتانيا والتي لا تخضع للدراسة اللازمة قبل تطبيقها بل غالبا ما يتم استنساخها من قوانين أخرى والنتيجة أن القانون بموريتانيا أصبح كالعذر (Prétexte) وليس نصا (Texte)يجب احترامه في الشكل والمضمون.

المداخلة الثانية قدمها الدكتور الحسين جنجين، أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والاقتصادية وباحث بالمركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية، حول موضوع: **إشكالية الوصاية على الهيئات اللا مركزية في موريتانيا " بين النص القانوني والممارسة العملية"**

تعالج هذه الورقة البحثية "إشكالية الوصاية على الهيئات اللا مركزية في موريتانيا" انطلاقا من التنصيص الدستوري وفق المادة: 98 (جديدة) من دستور 20 يوليو 1991 في مراجعته الأخيرة، حيث حصرت هذه المادة حصرت المجموعات الإقليمية في موريتانيا على البلديات والجهات، كما ترصد الأساس القانوني الذي تمارس من خلاله السلطة المركزية وصايتها على هذه الهيئات اللامركزية في موريتانيا، من خلال الوقوف على مقتضيات الأمر القانوني رقم:87/ 289 الصادر بتاريخ 20أكتوبر 1987 المنشئ للبلديات. و القانون نظامي رقم: 2018 /010 ، صادر بتاريخ: 12 فبراير 2018المتعلق بالجهة، وذلك فيما يتعلق بتحديد كيفية تلك الوصاية. وكذا المرسوم رقم: 089/2019، بتاريخ 08

مايو 2019 يقضي بتحويل وتوزيع المخصصات المالية الموجهة من الدولة إلى الجهات، يحدد هذا المرسوم الآليات القانونية والعملية لنقل الصلاحيات والموارد من الدولة إلى الجهات

هذا في سبيل الإجابة عن إشكالية رئيسية لموضوع الدراسة تبحث في: مدى يستجيب هذا الأساس القانوني لمتطلبات العمل والواقع الجماعي انطلاقا من كون أن إقرار الجهة كمستوى ترابي جديد في التنظيم الإداري الموريتاني إلى جانب الجماعات المحلية (البلديات)، يأتي انسجاما مع معطيات وآليات التنمية المحلية السائدة حاليا ضمن أجندة الألفية الثالثة للتنمية؟.

انطلقت الدراسة من فرضية تشير إلى أن: اللامركزية الإدارية لما كانت مؤسسة على المقاربة السياسية قبل أن تكون مقتربا قانونيا، فإنه لا يمكن تصورها أو تبنيها خارج إطار الاستقلال وسيادة الدولة، فالأمر يتعلق بخلق وحدات ترابية تابعة للدولة واعتراف المشرع لها بالشخصية المعنوية، و الاستقلال المالي، والإداري. وأنه يجب فهم الوصاية بكونها تلك الرقابة التي تمارسها السلطة المركزية من خلال أعضائها أو ممثليها على الهيئات المحلية، وهو ما يميزها عن السلطة الرأسية أو التسلسلية **Le pouvoir hiérarchique** من حيث طبيعتها المرونة واللين، ومن حيث ما ترتكز وتؤسس عليه، وضرورة وجود نص قانوني ينظمها

لأنها لا تعتبر مفترضة

.

المداخلة الثالثة قدمها الدكتور الطاهر ولد أحمد، أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية

والاقتصادية وباحث بالمركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية، حول موضوع: تتمثل أهم مصادر الميزانية الجهوية من :

1-**الرسوم والضرائب التعويضية عن المجال والخدمات** وهو ما يعني أن الجهة ليست لها موارد ضريبية بالمعني الجبائي للكلمة وإنما تفرض رسوم وتعويضات مقابل الاستغلال الخاص للدومين العام للجهة مثل : اللوحات الإعلانية على الشوارع ، وتعويض بعض الخدمات المسداة للمرتفقين وعائد كراء منشآت الدومين العام وغيرها من التعويضات.

2- **المخصصات المقدمة من ميزانية الدولة :**هذه المخصصات قننتها المادة 57 من القانون النظامي رقم 010-2018 الصادر بتاريخ 12/فبراير 2018 المتعلق بالجهات وقد نصت على: أن الدولة تغذي ميزانية الجهة عن طريق مخصصات عامة موجهة

للاستثمار كما تقدم دعما يتمثل في منحة مخصصة للتجهيز ويتم احتساب هذه المخصصات كل سنة في قانون الميزانية .وعليه فإن المشرع ترك للحكومة السلطة التقديرية في تحديد مقدار هذه المخصصات. ونلاحظ أن المرسوم المتعلق بهذه المخصصات اقتصر على تقنين المعايير المعتمدة في توزيعها دون تحديد مبلغها الإجمالي ، وبالرغم من عدم التنصيص على هذه المخصصات كنسبة مئوية سنوية محددة في ميزانية الدولة إلا أن المرسوم حدد لها جملة من المعايير توزع على أساسها

الجلسة العلمية الثانية

المداخلة الاولى قدمها الدكتور سليمان حامدون حرمة استاذ باحث بجامعة نواكسوط، تحت عنوان: **عنوان الورقة: التقسيمات البلدية في موريتانيا؛ قراءة في الجغرافيا الإدارية**

تهتم الجغرافيا الإدارية بدراسة التقسيم الإداري للأراضي وكيفية تنظيمها وإدارتها من قبل السلطة، حيث تتناول التقسيم الترابي والحدود الإدارية وتوزيع البنية التحتية اللازمة لتقديم الخدمات العامة وتحقيق التنمية المحلية. هذا إلى البحث في جانب السياسات والإجراءات العمومية التي تؤثر على تنظيم المجال والإدارة الإقليمية.

من هذا المنظور تتناول هذه الورقة التقسيمات البلدية في موريتانيا التي اعتمدت سياسة للامركزية منذ سنة 1986 أفضت إلى استحداث ما مجموعه 238 بلدية و13 جهة على عموم التراب الوطني، وتتباين هذه الجماعات الترابية من حيث المساحة والسكان والموارد بشكل كبير، وهو ما يطرح أمامها إشكالات تنموية متعددة الجوانب.

وهكذا تتطرق الورقة إلى الخلفية التاريخية للتقسيم البلدي ومعاييره وهيكلته الراهنة، مع تسليط الضوء على التحديات والمشكلات التي يطرحها التقسيم البلدي، فضلا عن تقديم جملة من المقترحات لمراجعة التقسيمات البلدية؛ من أجل تحسين كفاءة البلديات وفعاليتها

التنموية.

المداخلة الثانية قدمها الدكتور محمد الامين زلد الداه أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والاقتصادية وباحث بالمركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية تحت عنوان: **الحكامة والتنمية المحلية**، وقد ركز الباحث في بداية حديثه عن أهمية الحكامة الرشيدة باعتبارها داعم رئيسي للتنمية المحلية، مبينا كل مفهوم على حدة والعلاقة بين الاثنين في مجال التنمية الاقتصادية.

المداخلة الثالثة قدمها الدكتور صو ممادو أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والاقتصادية: تحت عنوان: **دور البلديات في التنمية المحلية**، وبحسب الباحث فإن ممارسة تنمية اقتصادية محلية يعني العمل على تعزيز النمو الاقتصادي العادل والمستدام لمنطقة محلية (مدينة او قرية او تجمع سكاني) بغية تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى نوعية الحياة لسكان تلك المنطقة.

تتطلب عملية التنمية الاقتصادية المحلية وضع الأولويات للاقتصاد المحلي بما يحقق الاستفادة المثلى من موارد المنطقة، وكذلك التكيف مع البيئة المتغيرة بحيث يتم استقطاب مجموعة من المساهمات الخارجية بفاعلية من أجل تحقيق الأهداف التي ترمي إليها. تعتبر التنمية الاقتصادية المحلية عملية متعددة

الأطراف والقطاعات والطبقات حيث يجب أخذ علاقتها بخطة وأهداف التنمية الاقتصادية على المستويين المحلي والوطني بعين الاعتبار. وبالنظر الى طبيعتها المتعددة الأبعاد، فمن المهم أن يجري تنفيذها من خلال إطار وطني متكامل يقوم بدور أساسي في تنسيق وتجميع الإجراءات المتنوعة الجارية على الصعيدين الوطني والمحلي والتي يقوم بها عدد متنوع من أطراف القطاع العام والخاص وغير الحكومي والمجتمع المدني والدولي. يتميز كل مجتمع بمجموعة فريدة من الظروف والأوضاع المحلية والتي قد تزيد أو تقلل من فرص تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، وتحدد هذه الظروف الميزة النسبية لمنطقة معينة فيما يتعلق بقدرتها على جذب وتوليد والحفاظ على الاستثمارات. هذا ويعتمد تصميم وتنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمالية للمجتمع. ولبناء اقتصاد محلي قوي، فإن التجارب الجيدة في هذا المجال تبرهن على أن كل مجتمع يجب ان يبذل جهداً تعاونياً لتفهم طبيعة وهيكل الاقتصاد المحلي بالإضافة إلى القيام بتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات في المنطقة.

التنمية المحلّية هي بناء المجتمع المحلي من خلال تحسين العمليات التي تجري من خلالها الأمور. يمكن لذلك أن يشكّل غايةً بحد ذاتها، ولكن يمكن أن يُنظَر إليها كذلك كبداية لمسار أوسع.

فيما يمكن تعريف التنمية المحلّية على أنّها مسار تحسين، فهي، كسائر عمليات الانتظام المجتمعي، يجب أن تركّز على التحرّكات والنتائج. لا يمكن إشراك الناس في مسار أو في خلق مسار إلاّ في حال وجود غاية في النهاية، سواء كانت إقناع البلدية بوضع إشارة ضوئية للسير أم إنهاء الفقر. لذلك، عندما نطرح كيفية الانخراط في التنمية المحلية، وكيفية استخدامها، فإنّنا نشمل اختيار المسائل التي تخاطب الحاجات المجتمعية المعاشة. وفقط من خلال التركيز على القيام بتحرّكات لتحقيق هذه النتائج التي تعالج هذه المسائل، يكبر احتمال جعل الموطنين منخرطين.

وقد شهدت الدول المتقدمة ثورة في نظام اللامركزية عبر إدخال مفاهيم جديدة تحاول إعطاء البعد الديمقراطي للتنظيم والنشاط الإداري، مثل مفهوم الإدارة المحلية الذي يقتضي وجود المرافق المحلية لخدمة المواطن المحلي وا تخاذ القرارات المحلية مستقلا عن السلطة المركزية، فمفهوم الحكم المحلي الذي وسع من مفهوم الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية وفرض استقلالية أكثر للوحدات المحلية تشبه إلى حد بعيد الحكم الفيدرالي .ثم ظهر مفهوم الحوكمة أو الحكامة والتي تعني الوصول إلى غاية الديمقراطية وتحقيق أهداف الإدارة المحلية، بالمشاركة الواسعة لجميع قطاعات المجتمع لتحقيق التنمية الشاملة عن طريق التنمية المحلية.

المداخلة الرابعة والاخيرة قدمها الدكتور بتار ولد السالك أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والاقتصادية وباحث بالمركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية تحت عنون: **معوقات اللامركزيه فى مورتانيا**، تظهر الامركزيه فى صورتين اثنتبن الاولى وظيفيه والثانيه تقنيه وهذه الاخيره تتجسد فى الهياكل الاداريه، وتتمتع با الشخصيه القانونيه . كما انها تنقسم الى قسمين فقد تاتى على مستوى مرفقى محدد، وكما قد تهتم با مجال وطنى شامل مثل الكليات والمستشفيات.

واجمالا تلتزم الامركزيه اساسا فى اطار التنمبه المحليه با العمل على تعبئة كل الامكانات والموارد والطاقات المتوفره فى مجال محلى معين، وتهدف الامركزيه فى مجمل صورها فى غاية واحده هي المصلحه العامه واشباع حاجات المواطنين.

وسيكون مجال محور مشاركتنا فى هذه الندوه على تسليط الضوءعلى التطوارات والاشكاليات التاليه

نظام الجهة قبل الاستقلال

الجهه فى دستور 61

اللامكزيه وانشاء البلديات1986

صندوق الجهوي للتنميه

دستور 2019 ونظام الجهه.

ثم تناولنا لاشكالات ضمن اطار تقييمى معتمدين على المعوقات وحلولها.